

مرسوم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٧
بتعديل المادة ٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور

بعد الاطلاع على الامر الاميرى الصادر بتاريخ ٢٧ من
شوال سنة ١٤٠٦هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦م ،
وعلى الدستور ،
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور
والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن
المرور والقوانين المعدلة له ،
وبناء على عرض وزير العدل والشئون القانونية ووزير
الداخلية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة اولى

يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠
المشار اليه النص التالي :

« يجوز للمدعى العام أن يطلب من المحكمة اصدار
أمر جزائي بالعقوبة على المتهم مع تقديم جميع المحاضر
والاوراق المؤيدة للاتهام ، وتفصل المحكمة في هذا الطلب
بطريقة موجزة دون حاجة الى تحقيق بالجلسة ، اكتفاء بالاطلاع
على الاوراق ومحاضر التحريات ولكن لا يجوز لها أن
تقضى بعقوبة أصلية غير عقوبة الغرامة التي لا تزيد على
خمسین ديناراً » .

مادة ثانية

على وزير العدل والشئون القانونية ، ووزير الداخلية
- كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الداخلية
نواف الاحمد الجابر

وزير العدل والشئون القانونية بالنيابة
جابر مبارك الحمد

صدر بقصر السيف في : ١٤ ذو الحجة ١٤٠٧هـ
الموافق : ٨ - أغسطس ١٩٨٧م